

الى السيد وزيرة الاقتصاد والمالية المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

إجراءات دعم الفلاحين لمواجهة تداعيات موسم الجفاف و غلاء الأسعار

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته, و بعد.

اتسم الموسم الفلاحي 2021-2022 وقبله 2019-2020 بنقص حاد للتساقطات المطرية مما أدى إلى إنتاج نهائي من الحبوب يقدر ب 34 و 32 مليون قنطار على التوالي، وفي ظل هذه الظروف، يتوقع انخفاض القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بنسبة 5,4% خلال سنة 2020 بعد تراجع يقدر ب 8,5% خلال سنة 2019 و 14,6% خلال هذه السنة 2022.

وكان لهذه الوضعية الكارثية للجفاف و غلاء الأسمدة والأدوية الفلاحية والأعلاف بالغ الأثر على الفلاحين والكسابة مربي الماشية والدواجن.

وفي الوقت الذي عملت الحكومة السابقة بتوجيهات ملكية من خلال قانون المالية 2021 على مجموعة من الإجراءات لتخفيف تكاليف المقاولات بسبب جائحة كوفيد 19 وذلك ب:

- تعليق أداء المساهمات المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، على مدى فترة 18 شهرا إلى غاية 30 يونيو 2020.
- تأجيل سداد القروض البنكية وتلك المتعلقة بقروض الإيجار "leasing" إلى غاية 30 يونيو 2020.
- تأجيل الإدلاء بالتصريحات الضريبية وتعليق المراقبة الضريبية والإشعار لغير الحائز إلى غاية 30 يونيو 2020.

وبتوجيهات ملكية سامية تم تخصيص منذ فبراير 2022، 10 مليار درهم لقطاع الفلاحة منها 6 مليارات معبأة من طرف القرض الفلاحي لإعادة جدولة الديون.

و 1,12 مليار درهم للتأمين المتعدد المخاطر ضد الجفاف، بالإضافة إلى الأعلاف وتلقيح الماشية. إلا أن الحكومة الحالية لم تتخذ أية إجراءات استثنائية بالنسبة للسنة الفلاحية 2022 على غرار ما تم تقديمه للمقاولات والقطاعات الخدماتية خلال جائحة كوفيد من مثل تعليق المساهمات المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للأجراء أو للفلاحين لفترة محددة تغطي فترة تداعيات الجفاف وتتكلف الدولة بتسديد مستحققاتها للصندوق المذكور.

لذا أسألكم السيدة الوزيرة المحترمة،

ما هي التدابير الاستثنائية الإضافية التي ستتخذونها للتخفيف من الآثار البليغة للجفاف و غلاء أسعار المواد المستعملة في المجال الزراعي لهذه السنة؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

مصطفى ابراهيمي